# مرتكزات الديمقراطية في العراق بعد عام ( 2003)

أ.م.د شتيوي عبد مطر (*)

**يصعب القول بأن تجربة الديمقراطية تكتسب سمة النجاح بشكل قطعي ومؤكد، ففي الوقت الذي تحقق نجاحا ملموسا في حالات معينة ، فأنها تصطدم بتحديات وإشكاليات في نماذج اخرى قد تبطئ من الوصول الى حالة الاستقرار والنجاح المنشود، وتظل تلك التجربة في حالة من الحركية تتأثر بمؤثرات جديدة على الدوام فتستجيب لها وتتكيف على اساسها . فترتبط بالظروف السياسية السائدة ونوع التدخل الخارجي وطبيعة المجتمع من حيث مستوى ادراك فئاته وتفقهها بمفهوم وطبيعة الديمقراطية والتعددية السياسية فضلاً عن مدى ارتباطها ببعضها وبقيم وموروث الوطن الام والرغبة في البقاء تحت مظلته وحمل هويته والاستعداد للتضحية تحت رايته والرغبة في تجاوز اسباب الصراع بينها او زيادة وتيرته ، اذ يرتبط هذا الامر بالأهداف الحقيقية لتلك الصراعات وتأثيرها على العلاقات بين المكونات ونخبها السياسية ، مما يعيدنا الى مقولة ان السمات العامة لايمكن ان تشكل نموذجاً مناسباً لكل البلدان والمجتمعات ، وقد تكون مخاطر التطبيق السيئ لها اخطر من النظم السلطوية .**

*The pillars of democracy in Iraq after 2003*

*Shtaiwi Abd Matar*
*Faculty of Political Science - University of Tikrit*

*Abstract*

*It is difficult to say that you are trying to experience your success and distinguish you from your success in your experience with*

---

(*) كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت(*).

*yourself, are you in great designs? It always responds and adapts to it. They are linked to liquid political conditions and the nature of interference in nature. He hurt you with the real goals. Bad have more dangerous than authoritarian systems.*

**المقدمة**

**ان مفهوم الديمقراطية له تاريخ قديم وارتباط وثيق وذات صله عميقة بالدولة والانظمة السياسية، وهذا المفهوم بما يحمله من معايير ومعاني متعددة تطورت بتطور المجتمعات منذ القدم الى ما وصلت اليه الان، لكن على الرغم من تعدد المفاهيم والمعاني للديمقراطية فهي جميعاً تدل على معنا واحد هو حكم الشعب للشعب ولصالح الشعب، ويكون ذلك الحكم اما بصورة مباشرة عن طريق المشاركة السياسية المباشرة في الحكم، او بصورة غير مباشرة عن طريق التمثيل البرلماني كما هو عليه الحال الان.**

**اولاً: اهمية البحث : ان الديمقراطية بما انها تعني حكم الشعب للشعب، فهي كمفهوم لها وقعٌ محبب وقبول كبير في اوساط الانظمة الحاكمة الى جانب الشعوب، بغض النظر عن شكل انظمة الحكم في الدول سواء كانت انظمة اشتراكية او ديمقراطية او دكتاتورية.**

**ثانياً: هدف البحث : الديمقراطية كمفهوم لا يمكن تطبيقه بصورة فعلية وصحيحة على ارض الواقع، فأننا نسعى اولاً لتوضيح هذا المفهوم او المعنى ومن ثم العمل على تطبيقه على ارض الواقع، وتوضيح مكانة الديمقراطية في الانظمة السياسية الغربية منها والعربية.**

**ثالثاً :اشكالية البحث :ان النماذج الديمقراطية المعمول بها في ديمقراطيات عدة ولاسيما في دول اوروبية تمكنت وعلى مدى عقود من الزمن من تحقيق حالة من السلم الأممي والاستقرار السياسي لتتجاوز تاريخ طويل من الصراعات بين مكوناتها الاجتماعية الا ان التجربة الديمقراطية في العراق وعلى مدى المدة ما بعد عام 2003 لم تحقق النجاح بوصفها نظام ديمقراطي بل ان الازمات السياسية تفاقمت وتراجع اداء دوائر ومؤسسات الدولة في جميع مرافقها الخدمية والامنية والاقتصادية ، وصبح**

العراق مسرح للعمليات الارهابية والتجاذبات السياسية و انعدام الامن واستشراء الفساد المالي والآداري، مما اساء الى هيبة الدولة فهل يمثل ذلك احد اشكاليات تطبيق الديمقراطية في العراق من هنا تبدو اشكالية الديمقراطية في العراق.

رابعاً: فرضية البحث : عند دراسة مفهوم الديمقراطية نجد هنالك اختلاف في تطبيقها كفكرة في مكان وزمان محددين، وبالصورة التي يمكن من خلالها حفظ جوهر الديمقراطية وجذورها الفكرية والسياسية كنظام حكم تأخذ به اغلب الدول في عالمنا هذا ومنها موضوع بحث العراق، وتنطلق الدراسة من فرضية قائمة على وجود مرتكزات ديمقراطية تمثل فلسفة الحكم الذي يستمد الحاكم فيه صلاحياته من قبل الشعب ومن هنا فان الديمقراطية هي كل نظام يكون فيه الشعب شريك فعلي في إدارة شؤون الدولة ومن هنا عُرِّفت الديمقراطية على أنها حكم الشعب فهل هذا ينطبق على حالة العراق وخاصة في المدة ما بعد عام **2003** .

خامساً : منهجية البحث : من خلال الدراسة استخدم الباحث في بحثة المنهج التحليلي، من خلال تحليل العملية الديمقراطية واشكالية تطبيقها .

سادساً : هيكلية البحث :قسم البحث الى مبحثين وكل مبحث يتضمن مطلبين المبحث الاول يتضمن :المرتكز السياسي والاقتصادي كمرتكزات وأسس مهمة في العملية الديمقراطية

المبحث الثاني يتضمن: عوامل التأثير في التجربة الديمقراطية العراقية

## تمهيد: مفهوم الديمقراطية لغةً واصطلاحاً

- مفهوم الديمقراطية لغةً: ان مفهوم الديمقراطية على وفق مدلولها اللغوي الاغريقي القديم تعني حكم الشعب، او سلطة الشعب، وهي مؤلفة من كلمتين الاولى: ومعناها **KRATOS** ومعناها الشعب، والثانية: قراطيا **DEMOS**ديموس الحكم(١).

كما ان الديمقراطي تعني في نظر دائرة المعارف الامريكية (الطرق المختلفة التي يشترك بواسطتها الشعب في الحكم ومنها الطرق الديمقراطية المباشرة وهنالك

الديمقراطيــة الليبراليــة وهــي الســائدة فــي الولايــات المتحــدة ،كمــا كــانت هنــاك الديمقراطيات غير السياسية وهي الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(٤).

الديمقراطية اصطلاحاً: ان تعريفات مفهوم الديمقراطية كثيرة ويمكن ان نتناول اهم – تعاريف الديمقراطية من اجل الوصول الى تعريف جامع ومانع للديمقراطية، فقد عرفتها دائرة المعارف البريطانية بأنها تمثل شكل من اشكال الحكم يمارس فيه مجموع المواطنين مباشرةً حق اتخاذ القرار السياسي تطبيقاً لحكم الاغلبية، وهو ما يطلق عليه بالديمقراطية المباشرة وكذلك الديمقراطية فضلاً عن ان هنالك شكل اخر من اشكال الديمقراطية وهي ما تعرف بالديمقراطية القانونية، وتعني الديمقراطية من وجهة نظر دائرة المعارف الامريكية بأنها " الطرق المختلفة التي يشترك بواسطتها الشعب في الحكم". (٥)

ومن خلال مجموعة التعاريف التي تم التطرق اليها حول مفهوم الديمقراطية فهي تقوم على اساس مشاركة الشعب في الحكم وعلى قدم المساواة بين الجميع بغض النظر عن الجنس او اللون او الدين او المذهب.

إن الرغبة في وضع تعريف محدد للديمقراطية، تصطدم بتعدد وتنوع النظرة لها، ولايوجد اتفاق في الادبيات السياسية حول تعريف محدد لها، الا انه يمكن ان ننطلق في وضع تعريف لها من خلال مجالات عملها التي نذكر منها:

أ- بناء على جوانب اجرائية ترتبط بالعملية الديمقراطية لاسيما الانتخابات، اذ يرى روبرت داهل، بأن الديمقراطية تقوم على بعدين اساسيين، الاول هو المعارضة او تنظيم الاحتجاج من خلال انتخابات دورية حرة وعادلة والاخر هو المشاركة )حق جميع البالغين تقريبا في التصويت والتنافس على المناصب)(٦).

وفي هذا الاطار يصف صموئيل هنتنجتون ، النظام السياسي بانه ديمقراطي ، استنادا الى الدرجة التي يتم اختيار صانعي القرار الجماعي من خلال انتخابات نزيهة ودورية يتنافس فيها المرشحون بحرية.

٢- في اطار القيم والمؤسسات حيث يرى الري دايموند بانه "يوجد نوعان من الديمقراطية، الديمقراطية الانتخابية والديمقراطية الليبرالية"، الاولى يعرفها "بانها نظام مدني دستوري يتم فيه شغل الوظائف التنفيذية والتشريعية ، من خلال انتخابات دورية وتنافسية يشارك فيها العديد من الاحزاب" اما الثاني فانه يتجاوز هذه المفاهيم فزيادة على المنافسة الدورية الحرة والنزيهة فأن الديمقراطية الليبرالية " تشمل احكاما تضمن التعددية السياسية والمدنية فضلاً عن الحريات الفردية والجماعية بحيث تستطيع المصالح والقيم المختلفة التعبير والتنافس من خلال عمليات واطر متعددة ومستمرة لصياغة وتمثيل هذه المصالح والقيم والا تقتصر فقط على مدة الانتخابات"[٥].

٣- في إطار توزيع السلطة، وهو مايراه ريتشارد هوس– مدير التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الامريكية في ادارة بوش بأن" الديمقراطية تمثل ماهو اكثر من المؤسسات والانتخابات فجوهر الديمقراطية يقوم على مبدأ توزيع السلطة في الحكومة وفي المجتمع. ففي الحكومة الديمقراطية، يتم توزيع السلطة بحيث لايسيطر عليها صوت واحد. وتتضمن تحقيق الرقابة والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مع وجود سلطة قضائية مستقلة، والديمقراطية تتطلب ايضا تحقيق التوازن بين الحكومة والمجتمع والبد من تقاسم السلطة مع مجتمع مدني حيوي وتعددي ويتضمن ذلك تشكيلات واسعة من المجموعات والمؤسسات الخاصة ، بما في ذلك الاحزاب السياسية والنقابات ووسائل الاعلام فضلاً عن عدم استبعاد اي جماعة او طبقة او فئة من الناس من المشاركة الكاملة في الحياة السياسية"[٥].

٤- ماجرى التعارف عليه "سلطة الشعب" وهو تعريف غير محدد ولا يعبر عن طموح المجتمعات كلها اذ تختلف تلك المجتمعات من بلد لأخر ما يؤشر صعوبة ايجاد تعريف محدد ومرضي للديمقراطية يتناسب واختلاف المجتمعات، فالتعددية التي تتسم بها بعض المجتمعات تتطلب آليات ومنهج ادارة يختلف عن ديمقراطية

الاغلبية الانتخابية اذ يجري تقاسم السلطة بين الفئات الرئيسة في المجتمع، وعلى هذا الاساس يعرف غيرهارد لمبروخ الديمقراطية بانها "ستراتيجية في ادارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلا من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية[7]. وتشكيل حكومة تأخذ عنوانها من مبدأ اتفاق مجموعة من السياسيين الذين يمثلون الفئات المتعددة في المجتمع على ادارة الدولة او توافقهم حول مجمل القضايا التي تتعمق بشؤون البلاد لاسيما السياسية منها ."

## المبحث الاول: المرتكز السياسي والاقتصادي

نتناول في المبحث الاول في دراستنا مرتكزين اساسين في الديمقراطية هما : المرتكز السياسي والمرتكز الاقتصادي ، حيث يعد المرتكز السياسي هو الاساس الذي تقوم علية الديمقراطية والذي يتمثل بوجود نخبة سياسية تسهم في عملية الديمقراطية ، اما المرتكز الاقتصادي فيمكن ان نأخذ به الابعاد التي تؤثر على عملية ثبات ووجود مرتكزات الديمقراطية . ويقسم هذا المبحث الى مطلبين هما:

### المطلب الاول: المرتكز السياسي

يعد المرتكز السياسي من اهم الاسس والمقومات التي ترتكز وتقوم عليها فكرة الديمقراطية، على اعتبار ان العامل السياسي يمثل الصورة التي يتم فيها تحديد شكل نظام الحكم من خلال التركيز على اعطاء المساواة السياسية للجميع، والمشاركة في الحكم من اجل انجاح العملية الديمقراطية ولا يمكن للديمقراطية ان تقوم بدون وجود المرتكز السياسي. ويتضمن المرتكز السياسي ما يأتي:

#### اولا/ اهمية الوعي السياسي

مفهوم الوعي السياسي هو حالة من اليقظة الفكرية يدرك فيها الانسان نفسه وقدرته على التفهم والتحليل، وهو عكس اللا يقظة او السبات اللا واعي. ولا بد ان نشير الى مفهوم السياسة التي تعني القيام على الشيء بما يصلحه، وفي الحديث "كان بنو اسرائيل تسوسهم الانبياء" وتعرف من منظور مطلق "فن حكم المدينة لما نعتبره نهاية (٥) "عليا للمجتمع

ان الوعي السياسي هو حالة الثقافة واليقظة للمجتمع ومدى فهم الانسان وادراكه للواقع المحيط به ادراكا مباشراً ، وان وعي المجتمعات تكون سبباً لتزويد الدولة بالكوادر البشرية في الجوانب الفنية والاكاديمية والمهنية ، ومتى ما كان المجتمع مدرباً ومتعلماً فانه يستطيع ان يزود الدولة بكافة الكوادر التي تحتاج اليها.

اما في حال غياب الوعي السياسي لدى مجتمع ما فإن ذلك يترتب عليه نتائج واثار سلبيه وتؤثر على المجتمع بشتى النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك يترتب عليه انهيار قيم الحياة والمجتمع وتجميد العقل البشري، ويقاس مستوى التوعية لدى المجتمعات حسب مستوى التعليم حيث ان مواد الدراسة تركز مثلا على مواد التربية الوطنية والمواد الاجتماعية، وهذا كله يساعد في زيادة الوعي والتوعية لدى افراد المجتمع[٩].

ثانيا / المواطنة :التعريف بمفهوم المواطنة : عرفتها دائرة المعارف البريطانية انها (علاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة ، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة ) ([١٠])

والمواطنة في كثير من الانظمة الديمقراطية يم التعبير عنها بالجنسية، فالمواطن الذي يتمتع بجميع حقوقه الوطنية في دولة ما بمعنى انه متجنس بجنسية هذه الدولة ([١١]).

فهنا العلاقة بين الفرد والدولة هي علاقة سياسية قانونية، والجنسية هي الاداة التي يتم التعبير عنها بالانتماء الى بلد ما من خلال ما يكتسبه من حقوق وما تكون علية من واجبات والتزامات، تفوق الانتماء العرقي او الديني او العشائري او الطائفي ، والمواطنة تطلق على الفرد الذي يتمتع بحه واخلاصه لوطنه .

اما مفهوم المواطنة في الاسلام : فلقد عبر عنها النبي عليه الصلاة والسلام بحبه لوطنه عندما اخرجه قومه من مكة فقال " ما طيبك من بلد واحبك الي لولا ان قومي اخرجوني منك ما سكنت غيرك "

ونستند بذلك الى قوله تعالى " ولو انا كتبنا عليهم ان اقتلوا انفسكم او اخرجوا من دياركم ما فعلوه الا قليل منهم ولو انهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيراً لهم واشد تثبتاً"(١٢).

ثالثا / سيادة القانون :عرفت اللجنة في مؤتمر دلهي ( يناير سنة 1959) سيادة القانون بانه: مجموعة المبادئ والنظم والاجراءات التي وان لم تتطابق الا انها تتشابه ، والتي اظهرت التجربة والتقاليد القانونية في دول العالم المختلفة سواء من حيث التركيب السياسي او الاساس الاقتصادي انها هامة لحماية الفرد من الحكومة المستبدة والتي تعنية على ان يتمتع بكرامة الانسان )(١٣).

يعتبر مبدأ سيادة القانون من المبادئ الاساسية للدول القانونية ، وتقوم فكرة سيادة القانون على احترام القانون من قبل جميع افراد الشعب حكاماً ومحكومين وحتى سلطات الدولة يجب عليها احترام القانون ، وان جوهر سيادة القانون هو ان يكفل جميع الحقوق والحريات لجميع المواطنين على حد سواء ، اما في حال حدوث العكس اي بمعنى اذا لم يحقق القانون حقوق الافراد وحرياتهم فسيتحول الى عزاء تافه لضحايا القانون، ولمبدأ سيادة القانون عدة معاني مما يترتب على ذلك نتيجتان : اولهما ايجابيه : والمتمثلة بمدى قدرة البرلمان على تشريع القوانين، والثانية سلبية : والمتمثلة بعدم وجود جهات تتحكم بالقانون، ونصت اغلب الدساتير على سيادة القانون ومنها الدستور المصري عام (1971 ) والذي نص على ان : سيادة القانون اساس الحكم في الدولة ، وايضا نصت علية عدة دساتير اخرى (١٤).

وتقوم سيادة القانون على فكرتين اساسيتين اولهما : فكرة الحرية : وان كل من الحرية والمساواة مصطلحان لاينفك بعضهما عن الاخر وهذا ما ذهبت الية الدساتير الحديثة اي القيام على فكرة المساواة بين جميع الافراد والطبقات على حد سواء(١٥).

وعرفت المادة الرابعة من اعلان حقوق الانسان الفرنسي الصادر (1879) الحرية بأنها ( قدرة الانسان على اتيان كل عمل لا يضر بالآخرين )(١٦).

اما الاساس الثاني الذي تقوم عليه سيادة القانون هو المساواة: والمساواة تم اقرارها في معظم الدساتير الحديثة حيث اقرها الفقه الفرنسي ليس فقط كمبدأ وانما كحق في المساواة وان الناس يولدون ويعيشون احرارا ويعد الحق في المساواة الاساس في الحصول على كافة الحقوق والحريات، وان المبادئ التي يتضمنها الحق في المساواة عديدة واهمها: الحقوق في المساواة امام الوظيفة العامة، والمساواة امام القضاء، والمساواة امام القانون الجنائي..... الخ .(١٧).

رابعا / التعددية الحزبية :تناول العديد من الباحثين تعريف الحزب السياسي ومن هذه التعاريف تعريف ادموند بيرك الذي عرفه بأنه (( اتحاد مجموعة من الاشخاص بهدف العمل معاً لتحقيق الصالح العام وفق مبادئ معينة )) (١٨).

وتعرف التعددية الحزبية اصطلاحا: بأنها مفهوم ليبرالي ينظر الى المجتمع على انه متكون من روابط سياسية وغير سياسية ذات مصالح مشروعة ومتفرقة ، ويذهب اصحاب هذا الرأي الى ان التعدد والاختلاف يحول دون تمركز الحكم ويساعد على تحقيق المشاركة السياسية وتوزيع المنافع (١٩).

ومن خلال الدراسة ان الانظمة الديمقراطية الحديثة تجعل من التعددية الحزبية مرتكز اساسي تقوم علية الديمقراطية ، وهدف جميع هذه الاحزاب هو الوصول الى السلطة والحكم او على الاقل الوصول الى المعارضة .

شهد العراق انفتاحاً ديمقراطياً في جميع الجوانب بما في ذلك التعددية الحزبية وذلك منذ عام 2003 بعد احتلال العراق وانهيار نظام الحزب الواحد ، وبطبيعة الحال ان هنالك احزاب صغيرة واحزاب كبيرة واحزاب قديمة واحزاب جديدة وكل من هذه الاحزاب يهدف للوصول السلطة او على الاقل المشاركة فيها (٢٠).

واذا كانت الديمقراطية تمثل حرية التعبير وحرية التنقل فإن التعددية الحزبية تعتبر جوهر الديمقراطية على اعتبار ان الاحزاب السياسية تؤدي دوراً كبيراً في تداول السلطة والكشف عن اخطائها وارجاعها الى جادة الصواب ، وكذلك تمارس دورا اساسيا في توعية وتثقيف الجماهير ، كما ان مشاركة الشعب في الحكم يستدعي وجود احزاب

سياسة وان كل حزب يمثل فئة او مجموعة من الناس بهدف تحقيق مصالحا واهدافها ، وعادة ما توجد الاحزاب السياسية في الدول التي تكثر فيها الاقليات من اجل تمثيلهافي الحكومة[٤١]

خامسا / نشأة الثقافة السياسية:تعد الثقافة السياسية من اقدم اشكال الفكر الانساني واكثرها تأثراً في مشاعر الناس ، لكن على الرغم من ذلك فإن الثقافة السياسية في الفلسفة القديمة كان دورها ضعيفاً ، ولكن ما يشهده العالم اليوم من تطور واعطاء اهمية للثقافة بصورة عامة والثقافة السياسية بصورة خاصة اخذت الثقافة السياسية تطرح نفسها وكأنها مؤسسة المؤسسات ، واخذت عدة عناوين منها(عودة المكبوت) و (عودة المقدس) في العالم الغربي، اما في العالم الاسلامي ايضاً اخذت عدة معاني منها (الصحوة الاسلامية ) و (والمراجع الروحية) ، والثقافة السياسية كمفهوم ومصطلح يرجع استعمالها الى النصف الثاني من خمسينات القرن العشرين ولعل ابرز من استخدمها( لوسيان باي ) و(وغابريل الموند )[٤٢].

وبطبيعة الحال ان الثقافة السياسية ترتبط بثقافة الفرد ومدى اسهامه في هذه الثقافة وربطها بالثقافة الاقتصادية والاجتماعية والاهم من ذلك مدى مساهمة ومشاركة الافراد في العملية السياسية وخاصة في الانظمة الديمقراطية ، وترتكز الثقافة السياسية على اساسين هما :حقوق المواطنة ، ومشاك الجماهير في الانتخابات.

سادسا / المساواة السياسية :تعتبر المساواة في الانظمة السياسية من ركائز حقوق الانسان الاساسية وان الانظمة السياسية تسعى لتحققها سواء كانت نظم اشتراكية او رأسمالية[٤٣].

ويعتبر الحق في المساواة هو الاساس للحصول والتمتع بجميع الحقوق والحريات الاخرى سواء كانت حقوق سياسية او اقتصادية او اجتماعية ، بون تمييز بسبب الجنس او اللون او الدين او العق او المكانة الاجتماعية وان اصل الديمقراطية متمثل في بالحق في المساواة ، وايضاً تعني المساواة محاولة اعطاء جميع افراد المجتمع فرص متساوية من اجل تحقيق المنفعة للجميع ، وان الحق في المساواة لا يستهدف فقط

ازالة التمييز بين الافراد بسبب الجنس او اللون او الدين او العرق فحسب وإنما يستهدف تحقيق العدالة والتمتع بجميع الحقوق والحريات وعلى قدم المساواة [٢٤]. وتشمل الحقوق السياسية الحق في الاستفتاء، والحق في التصويت والانتخابات العامة ، والحق في الاشتراك بالأحزاب وتكوينها ، وحق الدخول في الجمعيات السياسية ، والحق في الترشيح لعضوية المجالس المحلية والنيابية .....الخ [٢٥].

ان اوسع معاني الديمقراطية اعطاء الحق للمواطنين للمشاركة بكل حرية في قرارات الدولة فهي تعني حكم الشعب للشعب وبواسطة الشعب، وبما ان جميع افراد الشعب لهم الحق في المشاركة في العملية السياسية الا ان هذه الحقوق تبقى حبراً على ورق اذا لم تقم الحكومة على حسن تطبيقها [٢٦].

ويمكننا القول أن الديمقراطية هي شكل من اشكال الحكم يشارك فيها جميع المواطنين المؤهلين على قدم المساواة اما مباشرة او من خلال ممثلين عنهم منتخبين واستحداث القوانين، وهي تشمل الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمكن المواطنين من الممارسة الحرة والمتساوية لتقرير المصير السياسي وكذلك يطلق مصطلح الديمقراطية احيانا على المعنى الضيق لوصف نظام الحكم في دولة ديمقراطية او بمعنى اوسع لوصف ثقافة مجتمع والديمقراطية بهذا المعنى الاوسع هي نظام اجتماعي مميز يؤمن به ويسير عليه المجتمع وتحمل مفاهيم سياسية ثقافية واخلاقية تؤمن بضرورة تداول السلطة سلميا وبصورة دورية، وفي حالة العراق لا نجد أن هنالك فرصة سانحة في الوقت الحاضر للنهوض بالنظام الديمقراطي بسبب المصاعب والتحديات الكبيرة التي تواجه النظام سياسي في ظل ازمة ثقة المواطن بالنظام الديمقراطي والظروف المحيطة بالمجتمعوالأزمات المتتالية التي تعرض لها البلد اضافة الى ملفات الفساد المالي والاداري.

## المطلب الثاني: المرتكز الاقتصادي

ان العوامل الاقتصادية تعتبر من اهم الاسس والمرتكزات التي تقوم عليها الديمقراطية شأنها شأن الحقوق والحريات الاخرى، ولا يمكن للديمقراطية ان تقوم بدون وجود

المقومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، بل لا امل في قيامها ، ويشمل المرتكز الاقتصادي ما يأتي:

اولا /التنمية الاقتصادية وعلاقتها بقيم المجتمع :عرفت هيئة الامم المتحدة التنمية في عام 1955 على انها( العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصادياً واجتماعياً اعتمادا على اتراك المجتمع المحلي ومبادرته، وتم عرضها عام 1956 على انها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الادماج في حياة الامة والمساهمة في تقدمها في اقصى قدر مستطاع )[٢٧].

ان التنمية الاقتصادية لا يمكن ان تتحقق من دون وجود مستوى عالي من التعليم وهذا ما ذهب اليه الاقتصادي مارشال في كتابة (اصول الاقتصاد) بالقول ( ان فئة متعلمة من الناس لا يمكن ان تعيش فقيرة ذلك لأن الانسان بالعلم والمعرفة والوعي والطموح ، والقدرة على العمل في الانتاج ، والقدرة على الخلق والابداع ،يستطيع ان يسخر كل قوى الطبيعة ومصادرها وما في باطن الارض وما فوقها لصالحه والارتفاع بمستوى المعيشة وتوفير الحياة الحرة الكريمة له)[٢٨].

-:[٢٩] وان التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباط وثيق بقيم المجتمع من خلال

1. ان قيم المجتمع المتمثلة بالتعليم والثقافة وغيرها من القيم الاخرى ترتبط بزيادة التنمية الاقتصادية التي تسهم في زيادة وارتفاع هذه القيم .

2. ان ارتفاع مستوى المعيشة يرتبط بارتفاع التنمية الاقتصادية التي تسهم في الحد من الصراعات الطبقية.

3. ان ارتفاع مستوى التنمية ساهم في ظهور مؤسسات المجتمع المدني وظهور المنظمات الخيرية الاقتصادية .

ثانيا/ ارتفاع المستوى المعاشي :ان ارتفاع مستوى المعيشة يعتمد بالدرجة الاساس على تحقيق التنمية المتزايدة لاقتصاد الدولة بصورة عامة، وارتفاع مستوى التنمية والمعيشة يعتمد على ارتفاع مستوى المهارات والخبرات والتدريب ومستوى التعليم، واعطاء

حرية العمل للأفراد وعلى كافة الاصعدة والجوانب وهذا يزيد من القدرة على العمل والانتاج والابداع[٣٠].

لقد شهد العالم في فترات الحروب والنزاعات انخفاض في مستوى المعيشة وكذلك في ظل وجود النظام الاقطاعي في دول اوربا، اما العالم العربي ايضاً واجهه مشكلة انخفاض مستوى المعيشة وخاصة في ظل الهيمنة الاستعمارية، ولكن ما شهدة العالم اليوم من اعتماد النظام الديمقراطي استطاع من الحد من هذه المشكلة[٣١].

وكذلك اكدت عليه الدساتير المدنية في الاعلان العالمي لحقوق الانسان في مادة الاولى مبدأ المساواة المدنية منها (المساواة في تولي الوظائف والمناصب العامة ، وحرية التجارة والصناعة والعمل، وتحريم الاعتداء على حق العمل)[٣٢].

ثالثا /ظهور المنظمات غير الحكومية :بدأت المنظمات غير الحكومية بالظهور منذ نهاية القرن التاسع عشر، ولكن بدأ الاهتمام بها في القرن العشرين نتيجة الاحداث التي شهدها العالم وايضاً جاءت نتيجةً للتحول من النظام الاقطاعي الى النظام الصناعي، ويمكن التمييز بين مرحلتين :-

اولهما: ظهور المنظمات الدولية ذات الطابع العلمي والديني والطبي...الخ، ومن امثلتها جماعة الاجانب ضد الرق 1823، والاتحاد الدولي للعمال وغيرها من المنظمات الاخرى، اما المنظمات الاقتصادية بدأت بالظهور بعد الحرب العالمية الاولى مثل اتحاد التجارة العالمية 1919 .

ثانيهما : بدأت هذه المرحلة بعد الحرب العالمية الثانية ولا سيما بعد قيام الامم المتحدة وكانت هناك زيادة واضحة في عدد المنظمات من 76 منظمة الى 560 منظمة دولية غير حكومية في عام 1945 ، وفي اواخر 1981 بلغ عدد المنظمات غير الحكومية الى 1300 منظمةفي مختلف انحاء العالم[٣٣].

عرفت الامم المتحدة المنظمات غير الحكومية بأنها ( تنظيمات او جمعيات خاصة ينشئها الافراد بمبادرات خاصة منهم ، وبعيداً عن تأثير الحكومة وتنشأ عادة كاستجابة تلقائية للشعور بالحاجة الى تنظيم الصفوف من اجل ممارسة نشاط ما)[٣٤].

صفات المنظمات غير لحكومية :- للمنظمات غير الحكومية عدة صفات تميزها عن غيرها من المنظمات الاخرى وهي :

1. اكتسابها الصفة الدولية : ان المنظمات الدولية غير الحكومية نتيجةً لعدم انتمائها الى جنسية واحدة وانما تنتمي الى عدة جنسيات فهي تتسم بأنها ذات طابع دولي ، وان خدمتها لا تنحصر تجاه دولة معينة .

2. لا تسعى الى تحقيق الربح: وهذا مايميزها عن الشركات المتعددة الجنسيات ، فهي لا تهدف الى تحقيق الربح وانما تسعى لتقديم المساعدة نتيجة لظرف يمكن ان تمر به احدى الدول وتعتمد على اشتراكات اعظائها

3. غياب الصفة الحكومية : اي انها لا تنشأ نتيجة اتفاق بين الحكومات وانما تنشأ بمبادرات خاصة ، ومن هنا جاء تسميتها بأنها منظمات غير حكومية ، ودائما ما تحارب هذه المنظمات العنصرية والتعذيب وغيرها[٣٥].

## المبحث الثاني: عوامل التأثير في التجربة الديمقراطية العراقية

تحاول الدول الناشئة او تلك التي تمر بمرحلة انتقالية من سلطة الحزب الواحد الى النظام التعددي الديمقراطي ، اعتماد تجارب حققت نجاحا في الدول التي طبقتها، فصقلتها التحديات التي رافقتها وشذبت اخطائها وسدت ثغراتها لتصبح نماذج يمكن الاخذ بها وتطبيقها في بلدان اخرى، الا ان واقع الحال يظهر بان لكل تجربة خصوصيتها بما تخضع له من متغيرات ومؤثرات داخلية محلية وخارجية اقليمية ودولية ، لذلك لايمكن ان تكون نسخة ما تناسب جميع الحالات ، وفي هذا المجال يمكن رصد عاملين اساسيين يؤثران في تطبيق النموذج الديمقراطي بشكل عام والعراقي بشكل خاص، وهما المؤثرات الداخلية والخارجية.

### أولاً – العوامل الداخلية

وتؤدي دوراً اساسيا بل ربما تكون محور مايتحقق من نجاح او فشل في كل تجربة او حالة يجري الحديث عنها، فهي من الامور المتعارف عليها، اذ تمثل المرتكزات لكل نظام سياسي وفي التجربة العراقية يمكن رصد عدة جوانب هي :

1- بنية الدولة العراقية :

لايمكن فهم الحالة العراقية دون الرجوع الى جذورها التاريخية ، اذ يربط بعض المراقبين للوضع العراقي بين الاحداث التي وقعت بعد عام 3002 وما تحمله من ابعاد طائفية وعرقية والتأثيرات التي احدثتها العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة خلال تسعينات القرن العشرين والتي حذر مراقبون ذوو بصيرة قبل ذلك من ان الضرر الجسيم الذي لحق المجتمع العراقي يجعل من الصعب تخيل ان المستقبل المنظور يمكن ان يشهد تحولا نحو نظام ديمقراطي ، في حين عاد معلقون آخرون بنظرهم الى مراحل اسبق في تاريخ العراق للتحقق مما اذا كانت الاضطرابات التي يشهدها العراق في سنوات مابعد 2003 تعود اسبابها الى ماهو اعمق من ذلك، أي من داخل بنية الدولة العراقية ذاتها[1]. ويمثل تاريخ قيام الدولة العراقية ، من جوانب عدة ، خطا فاصلا في الادبيات الاكاديمية بين من يعتقدون ان الدولة الحديثة لم تكن سوى غطاء منمق فوق الهويات العشائرية والطائفية ، وأولئك الذين يرون أن الدولة العراقية الحديثة طوعت المجتمع وأحدثت تغييرات عميقة في الثقافة السياسية[36]، فتشير بعض الكتابات السياسية الى ان العراق بحدوده الجغرافية المعروفة دولة مصطنعة من قبل بريطانيا والذي فرضته حالة التنافس مع القوى الاوروبية الاخرى بعد الحرب العالمية الاولى ، والتي لم تأخذ بالاعتبار التراث الخاص بالمجتمع العراقي حيث تميزت فيه ثالث اليات تتسم كل منها بخصوصيتها وأن الحياة السياسية والاجتماعية للجماعات المختلفة ضمن الولايات العثمانية ، بقيت موزعة توزيعا ضعيفا بين المدن الثلاث وهي الموصل وبغداد والبصرة مع وجود فرق واضح بين الريف والحضر وحيث كانت كل مدينة من تلك المدن الثلاث تقع ضمن محيط جيو– اقتصادي وسياسي يختلف اختالفاً كلياً عما هو سائد في المدينتين الاخريتين، اذ ترتبط الموصل بالاناضول وتلعب دور الجسر مع ايران، وتطل بغداد غرباً على المنطقة العربية، فيما تتمتع البصرة بهوية خليجية واضحة فتلك المدن لم تتفاعل فيما بينها لتشكل نوع من الاندماج او

الانصهار ضمن خارطة البلد الواحد بقدر ماكانت حدود ذلك البلد قد تشكلت بموجب مصالح القوى الاستعمارية فبدت وكأنها فرضت من قبل اطراف خارجية.

ب – اعباء المرحلة السابقة

رفعت الولايات المتحدة الامريكية شعارات تنادي بالحرية وإقامة نظام حكم ديمقراطي يزيل عن كاهل الشعب العراقي اعباء معاناتهم من الحكم السلطوي الذي عملت جاهدة على اسقاطه بمساعدة التحالف الدولي وتأييد من احزاب المعارضة العراقية في المنفى، والتي قارعت ذلك النظام على مدى عقود من الزمن كلفتها تضحيات كبيره ولم تفلح في تغييره او مجرد ايجاد جبهة داخلية معارضة له بسبب قسوة الممارسات القمعية التي كان يتبعها ضد معارضيه، وتعد الكثير من الكتابات مدة حكم النظام السابق الممتدة منذ العام 1979 حقبة سوداء ، فلم يقتصر الامر فيها على تدمير الموارد الاقتصادية والتسبب بهدر 10 بالمئة من عائدات النفط ، نصفها لتعويضات الحرب والنصف الاخر لدفع فوائد استحقاقات الديون البالغة قرابة مائة مليار دولار ومعانات الكثير من العراقيين بسبب السياسات القمعية للنظام ... وإنما الامر تعدى هذا كله ليطعن وحدة الشعب وتماسكه في الصميم[37].

في حين بذلت الاطراف ذات الاجندات التقسيمية جهوداً لحرف المسيرة الديمقراطية عن مسارها المرسوم، لتستغل مايمكن لما تمنحه من امتيازات وثغرات وتغض الطرف عن الو اجبات التي تلقيها على عاتقها مسؤولية ضمان نجاح المسار الديمقراطي.

ثانياً – العوامل الخارجية

لم تكن عملية التغيير التي جرت في العراق عام 2003 موضع ترحيب من قبل دول عدة سواء منها المجاورة ام الاقليمية والدولية ايضا ، اذ سعت الى اجهاض التجربة الديمقراطية بشتى الوسائل وكان الثمن باهضا على الشعب والاقتصاد والنظام السياسي . فمن المعروف ان العديد من الدول لاسيما العربية والجوار رفضت تدخل الولايات المتحدة لتغيير النظام في حين لم تكن تأبه للعقوبات والحصار الاقتصادي الذي عانى منه العراقيون على مدى مايقرب الثالثة عشر عاما، وقد ارتكزت معظم تلك

المواقف على عدم شرعية الحرب واسقاط النظام والاحتلال، في حين ان اغلب تلك الدول ارتبطت بعلاقات خصومة مع النظام السابق كان عبئها يقع بشكل مستمر على الشعب العراقي[38]، الا ان عملية التغيير بالطريقة التي تمت بها ، اقلقت النظم السلطوية في الدول العربية ودول الجوار. ففي حين انتاب تركيا قلق كبير من احتمال انفصال اقليم كردستان في ظل نظام غير مركزي يمكن ان يسهل ذلك الامر وامكانية انتقال تلك المطالبات الى اكراد تركيا فضلا عن طبيعة علاقتها مع النظام السابق والامتيازات والمنافع التي حظيت بها بسبب الحصار على العراق وما قدمه لها من فرص استثنائية . فإن ايران التي تربطها علاقات توتر وعداء مع الولايات المتحدة ارادت استغلال الامر والتدخل في الشأن الداخلي العراقي بالشكل الذي يحقق مصالحها ويضر بالمصالح الامريكية، دول الخليج رفضت تغيير النظام السلطوي الى آخر يتيح مشاركة جميع فئات الشعب في الحكم مما يتيح للأغلبية الشيعية ان تأخذ مكانه متقدمة في ادارة الدولة وممارسة شعائرها الدينية بحرية و امكانية ان ترتفع مطالبات بنفس الاتجاه من داخل مجتمعاتها التي تضم فئات طائفية مختلفة، اما الدول الاوروبية (المانيا وفرنسا) الى جانب روسيا والتي عارضت مبدأ استخدام القوة في تغيير النظام فقد اتخذت موقفا معارضا لتلك الخطوة. وقد تدخلت دول الجوار والإقليم في شكل الحكومة ورفض شخصيات منتخبة من قبل الشعب وتأييد اخرى تشوبها الكثير من علامات الاستفهام وتصريحات استفزازية خارج العرف الدبلوماسي. في المحصلة فأن التغيير في العراق لم يلقى من التأييد بقدر ما لقي من المعارضة الخارجية التي انعكست على الداخل بشكل سلبي ومأساوي في احيان عدة، اذ تفشى الارهاب الاسود بحجج طائفية وأصبحت تلك الدول حواضن وملاذات آمنة لاستقدام المتطرفين من كل انحاء العالم وتحمل نفقات اقامتهم وتدريبهم في اماكن متعددة من جوار العراق فضلاً عن توفير ملاذات آمنة لهم وادخالهم الى الداخل لينشروا القتل والدمار والرعب ومن جانب آخر سعت الى اثارة الفتنة الطائفية من اجل الوصول الى حرب اهلية بين العراقيين وافشال العملية السياسية، وقد ظهر جليا ما تقدمه تلك

الدول وما تقوم به لنشر الرعب والارهاب في العراق من خلال اعترافات العديد من الارهابيين الذين القي القبض عليهم فضلاً عن تصريحات عدة على لسان مسؤولين ومنها تلك التي ادلى بها السفير الاميركي السابق في العراق، كرستوفر هيل، والتي كشف خلالها، عن ضلوع السعودية بشكل مباشر في دعم الجماعات الارهابية المسلحة، وتمويل عملياتها الاجرامية في العراق. مؤكدا انها عمدت الى تمويل هجمات القاعدة في العراق[٣٩].

وقد اكد ذلك العديد من النواب العراقيين ومنهم النائب سالم المالكي، بأن العديد من الدول تسعى الى التدخل بالشأن العراقي، منها مجاورة واقليمية، وتستخدم في ذلك العديد من الوسائل، مرة الاموال، واخرى الورقة الطائفية، الى جانب اقامة مؤتمرات تحت مسميات طائفية واحتضانها للشخصيات المطلوبة قضائيا في العراق، او بواسطة اطالقها الفتاوى التي تحرض على القتل والعنف، بهدف اشاعة الفوضى واذكاء الطائفية في البلاد واسقاط المشروع الوطني".مؤكدا "ان تصريحات السفير الاميركي السابق، وتقارير الامم المتحدة بشأن دعم دول مجاورة للعراق للجماعات الارهابية ما هو إلا رسالة لتحميل تلك الدول مسؤولية الجرائم والابادة الجماعية التي ترتكب يوميا بحق العراقيين، وبدعم دولي، وفضح مخططاتها الرامية الى افشال العملية السياسية في البلاد"[٤٠].

بعد التغيرات التي احدثها ماسمي بالربيع العربي وتفشي الارهاب في دول عدة اقليمية ومجاورة للعراق لاسيما سوريا وتداعياته على الداخل العراقي والهجمة الشرسة التي يواجهها والتي تستهدف وجوده بعد ان احتلت داعش الارهابية مدن واقضية عدة، وهي تهدد اليوم دول الجوار الاخرى والعالم اجمع بنشر الارهاب الامر الذي جعل تلك الدول تعيد النظر في مسألة دعم الارهاب فاتحدت بتحالف دولي لمحاربته، في حين لا يزال بعض ماتقوم به يدعو الى الريبة من الاهداف التي تسعى اليها في تجزأة القوة العسكرية الدفاعية للعراق تحت مسميات طائفية يمكن ان تمثل خطرا على وحدة العراق وإفشال نموذجه الديمقراطي[٤١].

إن احتدام التنافس الاقليمي حول العراق منذ 2003 من العوامل التي تصع التغيير الجذري فالدعوات لتبديل الخارطة او مايطرح من خطط للتقسيم على اساس عرقي وطائفي، يثير صراعا مفتوحا ومتعدد الاطراف ودعوة لاندثار الكيانات، وتفكك المجتمع بما يخدم مصالح اطراف اقليمية غير عربية في منطقة تتميز بموقعها الجيوسياسي وبثرواتها الهائلة من الطاقة، ونلاحظ استمرار تحطيم الدول المركزية، استنادا الى مخاطر امتداد النزاع– السني الشيعي في المشرق ، والمعطوف على صراع في سوريا وحولها، متصل بمصالح ايران، واسرائيل، وتركيا، وغيرها من اطراف لعبة الامم[٤٤]. مما يترك اثاره السلبية على وحدة المجتمع.

## ثالثاً – تقييم واقع التجربة الديمقراطية في العراق بعد عام 2003

حين يدور الحديث حول «الديمقراطية»، تلك الكلمة الساحرة، فإن أول ما يتبادر إلى الأذهان، الكلمة الأكثر سحراً وبهاءً «الحرية»، ولا ضير في ذلك طالما أن الأولى جزء متمم للثانية، والثانية هي المدد الحقيقي للأولى، بل والأساس التنظيمي لها أيضاً، وبين هذين المصطلحين الجميلين لفظاً وفعلاً، يبرز دور الثقافة العامة، والثقافة السياسية على وجهه التحديد، فمن دون القاعدة الثقافية لا يمكن فهم المصطلحات وحدود فعلها وصلاحية استعمالها ودرجة توظيفها للخدمة العامة، باعتبار أن عامة الشعب هو الأساس المحرك لهذه التوجهات.

ويبقى النظام الديمقراطي بمختلف أنواعه مرتبطاً بوجود الدستور الدائم الذي يكون من بين أهم واجباته تنظيم العلاقة بين السلطات، وبينها وبين الشعب، إضافة إلى ارتباطها بالنظام الانتخابي المتلازم مع العمل الديمقراطي، «ولهذا فإن النظم الديمقراطية تحكمها الدساتير، ويطلق على الدستور مصطلح القانون الأساسي أو قانون القوانين أو أبو القوانين تمييزاً له عن بقية التشريعات (القوانين والأنظمة). وبا أن الدستور هو الأعلى منزلة من القوانين، فقد نشأ تبعاً لذلك، مبدأ سمو الدساتير،

والحقيقة أن القوانين هي الأخرى سامية، ولكن بالنسبة للأنظمة فقط. لذلك انحصر السمو على الدستور . فحسب لأنه هو الذي يحدد معايير وقيّما للنظامين القانوني والسياسي في الدولة[٤٣].

تشترك جميع الدول الديمقراطية بخصائص معينة. فالانتخابات الدورية والنزيهة تضمن المشاركة السياسية وتمثيل مصالح جميع قطاعات المجتمع. والشفافية تتيح للمواطنين مراقبة الإجراءات التي يقوم من خلالها ممثلوهم المنتخبون بتبني وتنفيذ السياسات العامة. ولاستمرار الشفافية، يجب كشرط أساسي ألا تعوق الدولة تدفق المعلومات. أما إذا أرادت دولة ما أن تصبح دولة ديمقراطية حقيقية، فيجب أن تضمن حقوق الإنسان الأساسية لجميع المواطنين، مثل حرية التعبير والتجمع والدين والحق في محاكمة من صفة. ويجب ضمان حقوق الأقليات. وكما أشار كثير من المنظرين الديمقراطيين، فإن الديمقراطية قوية بقدر الحماية التي تتيحها لمواطنيها الأضعف وعند الحديث عن واقع التجربة الديمقراطية ما بعد 2003 لابد ان نشير الى القيم الجديدة التي أدخلت بسبب الاحتلال الامريكي التي اثرت على الكيان العراقي والذي يمثل مجتمعاً عريقاً وعميقاً، ومجتمعا يتميّز بالتعدد القومي والتنوع الديني والمذهبي، وقد كان لهذا التركيب الاجتماعي آثار كبيرة على طبيعة التطورات السياسية والاجتماعية والفكرية التي شهدها العراق الحديث، وإنْ اختلفت درجة التأثير من عهد لآخر. ولعل ما أضفى على هذا التعدد وذلك التنوع المزيد من التمايز، «هو توزيع الجماعات القومية والدينية والمذهبية الرئيسة توزيعاً جغرافياً على أساس كثافة وجودها في المنطقة، وهو توزيع أنتجته ظروف تاريخية في أوقات مختلفة»[٤٤].

ولم تكن الديمقراطية الأمريكية التي جلبتها أمريكا معها إلى العراق تشبه تلك التي يعيشها الشعب الأمريكي، لا من قريب أو بعيد، بل ربما العكس هو الصحيح. فعلى الرغم من إعلان النظام الديمقراطي في العراق وممارسة الحياة الانتخابية والسير في ظل دستور دائم، إلا أن النتائج الملموسة من تلك الممارسات لم توصل الشعب العراقي إلى التطبيق الحقيقي للديمقراطية. بل ربما كانت الغلبة للهمينة الأمريكية

وسياسة الفوضى التي لم تكن، وبأي حال من الأحوال، خلاّقة كما قالوا عنها، بل كانت على النقيض الام للديمقراطية الحقة على الرغم من وجود تنظيمات وانتخابات وهيئات ممثلي السلطة ومؤسسات ديمقراطية الاسم كمفوضية الانتخابات، إلى جانب البرلمان والحكومة ومؤسسات أخرى. ومطالعة الأمر رقم (٩٦ ) في ١٥/٦/٢٠٠٤ الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة والمتعلق بقانون الانتخاب، توضح لنا أنه «سيكون العراق دائرة انتخابية واحدة، وسيتم توزيع جميع المقاعد في المجلس الوطني على الكيانات السياسية من خلال نظام التمثيل النسبي»، حيث أعقبتها التعقيدات الناجمة عن اعتماد نظام القائمة المغلقة، ثم نصف المفتوحة واحتساب الحصص البسيطة، وأخرى تستخدم أكبر المتبقي والحد الطبيعي (المعدل الوطني) ثم زيادة عدد المقاعد وهكذا دواليك، مما أربك المواطن العراقي وعقدّ عليه فهم القصد والوسيلة التي تتم بموجبها العملية الانتخابية وممارسة الحقوق الدستورية في ظل نظام ديمقراطي مزعوم، لم يدرك الإنسان العراقي مقصده ومبتغاه.

لهذا كله، فإننا نجد أن مستلزمات الديمقراطية الأمريكية التي لم نلمسها في عراقنا هو ما أراد الكسي دي توكفيل قوله، وهو، «أن السياسيين الأمريكيين يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة من وراء تشكيل الأحزاب السياسية، ومن خلال التظاهر بالدفاع عن مبادئ يرغب بها الناس ويلتفون حولها. فالرجل السياسي في الولايات المتحدة يتوخى قبل كل شيء تلمس مصلحته، كما يتوخى البحث عن المصالح المماثلة التي من الممكن أن تتجمع حول مصلحته»[45]، وعلينا تقع مسؤولية معرفة مدى تأثير ذلك على الوضع لسياسي والممارسة الديمقراطية الحاصلة في العملية السياسية في الوقت الحاضر. وهل هناك فرق بين ما يعمل بموجبه الأمريكيون وما يقوم به الساسة العراقيون. ويقودنا هذا كله إلى عدم المراهنة على الديمقراطية وحدها كعلاج شافٍ لأمراضنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية السابقة واللاحقة، إذ ربما تزيد الديمقراطية أحياناً من هذه الأمراض، إذا لم توظف بالشكل القويم، كما حصل في عدد من الدول النامية، ومن بينها دول عربية، وفي مقدمتها العراق. كما أن التحولات

الديمقراطية التي تشهدها المنطقة العربية الآن، سوف تؤثر لا محال في تشكيل المشهد السياسي في مختلف البلدان ومنها العراق الذي سبقهم بالفوضى ومواجهة المشكلات الداخلية والاقليمية، وستؤثر هذه التغييرات في طبيعة العلاقات الداخلية، وبين الدول على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأن المسار العام للتحول يتجه بالفعل نحو بناء دول ديمقراطية تعددية يعاد فيها الاعتبار لسلطة الشعب والتزاماته السياسية التي تمثل هوية وحضارة هذه المجتمعات. ومن المفيد أن نذكر أيضاً بأن المعطيات القائمة بموجب هذه التحولات، تفيد أن التوجه ماضٍ نحو بناء دول ديمقراطية تنهي حالة الاستبداد وتبدأ برفع الظلم والحيف، وتؤسس لمكافحة الفساد واجتثاثه. لذلك فقد يكون من مصلحة النخب السياسية الحاكمة إبداء الجدية بالانخراط فيها قبل أن تُحرم حتى من المشاركة في العملية السياسية في حال نجاح هذه الحركات الوطنية الشعبية الخالصة[1].

وختاما يمكن أن نقيم واقع التجربة الديمقراطية في هذه المدة الحرجة أنه في حال بقاء الوضع السياسي الحالي الغير واضح المعالم في ظل الصراعات الاقليمية والداخلية وما فرضته الهجمة الارهابية لعصابات داعش وما تلاها وعدم التوافق السياسي يلوح في الافق أن ليس هناك فرصة أمام الشعب العراقي لقيام نظام ديمقراطي حقيقي متكامل، يقوم على أساس الالتزام بالنصوص الدستورية وممارسة الحقوق والواجبات في ظل سلطانه. وليس هناك فرصة جادة لنمو بذور الديمقراطية نمواً طبيعياً في التربة العراقية، وأن التربة والبذور سيبقون على نفير عن بعضهم البعض، ولن تكون هناك فرصة لإصلاح أي منهما وهنا تسكن العَبَرات، هذا المشهد واضح حالياً حيث منذ ان انبثقت فكرة الديمقراطية الجديدة في العراق على انقاض الحكم الاوحد للبلاد واحداث ما بعد 2003 بدأت الاعمال الارهابية ونزيف الدم لم يتوقف كما ان الصورة في الساحة العراقية قاتمة ولا نعرف الى أي مدى سيبقى هذا الحال في ضل الفساد الآداري والمالي واهدار الاموال العامة وتفشي البطالة وتدخل الدول الاقليمية في مصدر القرار العراقي والتناحر الفئوي والطائفي .

**الخاتمة**

**أن الديمقراطية هي احد النماذج الديمقراطية في الحكم، يجري تطبيقها في حالات خاصة، من تلك الحالات، دول تعاني من توترات وأزمات سياسية بسبب مجتمعاتها المتعددة العرقية او الأثنية، مما يتطلب اشراك جميع المكونات في القرار السياسي لتالفي حالة الصراعات والتقاطعات، او لغرض تجاوز ازمة سياسية او في حالات الحروب والحاجة الى احداث توافق، لذا جرى اعتماده في العراق بعد العام 2003وما شهده من تغيير سياسي، ولا سيما ما يشهده العالم اليوم من تغييرات وعلى الاخص في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وهذه التطورات تتعلق بدراسة الفكر والنظم السياسية الديمقراطية، واخذ موضوع مرتكزات الديمقراطية مكانه بين هذه الاهتمامات، وان موجات التحول الديمقراطي سواء في الانظمة الغربية او العربية وحتى في امريكيا اللاتينية اعطت اهمية كبيرة لمفهوم الديمقراطية لمعرفة الاسس والمرتكزات التي تقوم عليها.**

**الاستنتاجات**

**في ختام البحث الذي تناول مرتكزات الديمقراطية في العراق بعد عام 2003 توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات منها :**

**1 . شهد العراق انفتاحاً ديمقراطياً في جميع الجوانب بما في ذلك التعددية الحزبية وذلك منذ عام 2003 بعد احتلال العراق وانهيار نظام الحزب الواحد ، وبطبيعة الحال ان هنالك احزاب صغيرة واحزاب كبيرة واحزاب قديمة واحزاب جديدة وكل من هذه الاحزاب يهدف للوصول السلطة او على الاقل المشاركة.**

**2 . ان الديمقراطية تعد مذهباً سياسيا وشكل من اشكال الحكم الذي يقوم على اساس مشاركة الشعب في ادارة الدولة ويعد المرتكز السياسي من اهم الاسس والمقومات التي ترتكز وتقوم عليها فكرة الديمقراطية، على اعتبار ان العامل السياسي يمثل الصورة التي يتم فيها تحديد شكل نظام الحكم من خلال التركيز على اعطاء المساواة السياسية للجميع، والمشاركة في الحكم من اجل انجاح العملية الديمقراطية**

3. ان العراق يملك المقومات اللازمة لانجاح العملية الديمقراطية ، سوى كانت مقومات مادية ام بشرية ام فكرية وهي تحتاج فقط الى العمل والتطبيق الذي تفتقر اليه.

4. ان النموذج الذي جرى تطبيقه في العراق، حمل شكل الديمقراطية وليس جوهرها وروحيا، فكان لذلك تداعيات خطيرة يعيشها الشعب وتثقل كاهله لاسيما وانه يمر بمرحمة انتقال من نظام سلطوي الى آخر يفترض به ان يحقق طموح الشعب في الديمقراطية والعيش الكريم.

## التوصيات

توصلت الدراسة إلى الآتي:

1. يجب على الانظمة السياسية التمسك بالقواعد القانونية والسياسية بهدف الحفاظ على حقوق الانسان وحرياته.

2. التزام كافة الاطراف الماسكة بالسلطة السياسية عدم انتهاك حقوق الانسان والضوابط والقواعد المدافعة عنها .

3. على الانظمة السياسية ان تتبنى اصلاحات وسياسات اقتصادية ناجحة، وتوزيع الثروة على اسس عادلة بين لبناء المجتمع .

4. تعزيز النمو الاقتصادي بهدف القضاء على البطالة المجتمعية وتحقيق الرفاهية .

5. التقدم بثقافة المجتمع وفق الاحداث التي تواكب التطور .

(١) عبد العظيم جبر حافظ ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، العالمية المتحدة . بغداد –العراق ، 2011 ، ص 25 .

(٢) هاجر ابراهيم مهدي ، الديمقراطية ومعوقات قيامها في العراق بعد عام 2003 ،بحث مقدم الى جامعة ديالى ،كلية القانون والعلوم السياسية ، ( قسم العلوم السياسية ،2016، ص 13، (غير منشور .

(٣) حنين ابراهيم عبدالله ، موجات التحول الديمقراطي في الفكرين الغربي والعربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية، جامعة( تكريت ، 2018 ، ص 12.

(٤) محمد مصطفى كمال ، الرهان المراوغ: الجدل الامريكي حول نشر الديمقراطية في الشرق الاوسط، ملحق تحولات استراتيجية ، مجلة السياسة الدولية العدد 194 ،2013، ص.5.

(٥) المصدر نفسه ، ص 5.

(٦) آرنت ليبيارت ،الديمقراطية في مجتمع متعدد ،ترجمة حسني زينو ، معيد الدراسات الستراتيجية، الطبعة الاولى ، بيروت ، 2006، ص 17.

(٧) ايمان احمد رجب ، لماذا الدولة، ملحق مجلة السياسة الدولية ، العدد 189 ،لشهر ايلول 2012.ص 3

(٨) ناصر زين العابدين احمد و ليلى عيسى ابو القاسم ، مفهوم واهمية الوعي السياسي تجاه الدولة والمجتمع، مجلة تكريت للعلوم السياسية ،السنة 3 ، العدد 9 ،2017، ص 152 .

(٩) عمر صالح بن عمر ، مفهوم الوعي والتوعية واهميتها ، ندوة الحج الكبرى ، الشارقة . الامارات العربية المتحدة ، 2010، ص 5– 45.

(١٠) ناهده محمد زيون ، مفهوم المواطنة في الفكر السياسي المعاصر : دراسة في المفهوم والابعاد ، حولية المندى ، جامعة بغداد كلية العلوم( السياسية ،بلا سنة نشر ، ص 374.

(١١) محمد افيقه ، الوطن والمواطنة في الكتاب والسنة دراسة تأصيلية تحليلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية ، خوويه ، 2015 .. 2016 ، ص 24 .

(١٢) سورة النساء آية 66 ..

(١٣) . . محمد عصفور ، سيادة القانون . الصراع بين القانون والسلطة في الشرق و الغرب ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1967 ، ص 4

(١٤) . . ماهر صالح علاوي الجبوري و اخرين ، حقوق الانسان والطفل والديمقراطية ، العانك . بيروت ، المكتبة القانونية ، بغداد ، 2009 ، ص 75. 76

(١٥) .. محمد عصفور ، مصدر سبق ذكره ، ص 176

(16) . . وهبة الزحيلي ، حق الحرية في العالم ، دار الفكر ، دمشق ، 2000، ص 39

(17) . شورش حسن عمر و خاموش عبدالله عمر ، الحق في المساواة وموقف القضاء الدستوري منه ، مجلة العلوم القانونية ، المجلد 32. العدد الثاني ، جامعة بغداد ، 2017 ، ص 100. 101. 103 .

(18) . عاطف عدوان ، التحول الى التعددية الحزبية في الفكر السياسي الاسلامي ، مجلة جامعة النجاح للبحاث (العلوم الانسانية ) ، 16 ، غزة. ( فلسطين ، 2001 ، ص 90 .

(19) . عودة يوسف سلمان و محمود ابراهيم خضر عباس ، نحو مواجهة قانونية فاعلة لجريمة الكسب غير المشروع في العراق ، مجلة جامعة (( الانبار للعلوم القانونية السياسية ،2018، ص 9.

(20) . نغم محمد صالح ، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد 43 ،2011، ص 58 (( .

(21) . احمد صابر حوحو ، مبادئ ومقومات الديمقراطية ، مجلة الفكر ، العدد 5 ،كلية الحقوق والعلوم السياسة ، جامعة محمد خضيرة بسكرة ،(( 2018، ص 236 .

(22) . شاكر محمود سلمان ، الثقافة السياسية والنظم السياسية في الخليج العربي. الامارات العربية المتحدة ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية ( العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2006 ، ص 21. 22 .

(23) . علي حسين محمد الطوابلة ، حق المساواة في الشريعة الاسلامية والمواثيق الدولية ، مركز الاعلامي الامني ، متاح على الموقع الالكتروني ( https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf

(24) . . شورش حسن عمر و خاموش عبدالله عمر ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 101. 102 )

(25) . . المصدر نفسة ، ص 118 )

(26) . . احمد صابر حوحو ، مصدر سبق ذكره، ص 323. 326 )

(27) . فكرون السعيد ، استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية. حالة الجزائر. دراسة نظرية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة منشوري( قسنطينة ،كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، الجزائر ، 2004. 2005 ، ص 38 . .

(28) . . مصدق جميل الحبيب ، التعليم والتنمية الاقتصادية ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1981 ، ص 15 ((

(29) . . حنين ابراهيم عبدالله ، مصدر سبق ذكره ، ص 49 )

(٣٠) . مصدق جميل الحبيب ، مصدر سبق ذكره، ص 29

(٣١) اسماعيل صبري عبدالله ، المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي ، مجموعة مؤلفين ، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت . لبنان ، ص 111.

(٣٢) . . وهبة الزحيلي ، مصدر سبق ذكره ، ص 189

(٣٣) . مساعد علي ، المنظمات الدولية غير الحكومية وتأثيرها على سيادة الدول ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد بوضياف . المسيلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، 2016 . 2017، ص 13 .

(٣٤) . مصطفى بلعور وشنين مصعب ، اشكالية عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في دول الحراك العربي ، دفاتر السياسة والقانون ، العدد 15 ، جوان ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر ) ، 2016 ، ص 401 .

(٣٥) . . مساعد علي ، مصدر سبق ذكره ، ص 23 . 24

(1) وفيق السامرائي، حطام البوابة الشرقية، دار القبس للصحافة والنشر، الكويت، 1997،ص.7 (1)

(٣٦) محمد السماك، اثر المحاصصة السياسية في اتباع الحضارات المتنوعة، المستقبل العربي، العدد 434،تموز 2014، ص.148.

(٣٧) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، المواريث التاريخية والاسس الثقافية والمحددات الخارجية، ط ، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت 1 ،٢٠٠٦، ص ٢٥١

(٣٨) عبد الوهاب حميد رشيد ، مصدر سبق ذكره ، ص 255.

(٣٩) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص 57.

(٤٠) . عزيز عبد الله، الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج ،مجلة المستقبل العدد 7 ، 2006 ، ص 16–17

(٤١) عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث، مطبعة السفير، عمان، ٢٠٠٨ ،ص ٢٤٨.

(٤٢) المصدر نفسه ، ص 249.

(٤٣) عبد القادر الشيخلي، مشروع دستور عراقي ديمقراطي دائم، بلا مطبعة، بغداد ٢٠٠٣ ،ص ٤.

(٤٤) عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي في العراق الحديث ١٩١٤ – ١٩٣٩ .دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٢، ص 66–67.

رعد حافظ سالم، أزمة عولمة النموذج الأمريكي للديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والسلام والاستقرار، مطبعة الجنان، عمّان، ٢٠٠٥ ،ص(45) ٨٧.

عدنان السبد حسبن، تطور الفكر السياسي، مطبعة سيكو، بيروت، ٢٠٠٢ ،ص ٨٤ (1)(1)